KnE Social Sciences
AICHS
Third International Conference on Human Science
Volume 2023

Knowledge E
enriching | engaging | empowering

Research Article

أثر تعدّد القراءات القرآنيّة في تعدّد دلالات الخبر والإنشاء

The Effect of Multiple Readings of the Qur'an on Multiple Significance of News and Creation

أ.د. سامر سلطان محمّد الكبيسيّ أ.د. عدي خالد محمود البدرانيّ

العراق- جامعة الفلوجة- كليّة العلوم الإسلاميّة

الملخص

تقوم الدراسة على تتبّع النصوص القرآنيّة التي تعدّدت فيها القراءات التي تفضي إلى مغايرة أسلوب الخبر إلى الإنشاء، أو العكس. وتأمّل ما يمكن أن تنتجه هذه القراءات من دلالات مقصودة من السياق الكريم.

وتوزعت الدراسة على ثلاثة مباحث: تضمّن المبحث الأول الاختلافات بين الأمر وغيره؛ حملا على كون الأمر من الإنشاء، والماضي والمضاع من الخبر. وتضمّن المبحث الثاني الاختلافات بين الإخبار والاستفهام؛ ومعلوم أنّ الفرق بينهما يكون على محوري اللغة والفن. وتضمّن المبحث الثالث الاختلافات بين النفي والنهي، ومعلوم أنّ ثمّة تباينًا كبيرًا بين المعنيين، وما يتبع هذا الاختلاف من دلالات سياقيّة. وقامت الدراسة على أمرين مهمّين: عدم الأخذ بالقراءات الشاذة، وعدم الأخذ بالدلالات التي تخالف مسلّمات الدين، وإن احتملها السياق الكريم، من جهة اللغة.

الكلمات المفتاحية: تعدّد، قراءات، دلالات، خبر

Corresponding Author: Samer Sultan Muhammad Al Kubaisi; Email: dr.samer.sultan@uofallujah.edu.iq

Published 13 March 2023

Publishing services provided by Knowledge E

© PROF. DR. Samer Sultan Muhammad Al Kubaisi. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

OPEN ACCESS

PROF. DR. Samer Sultan Muhammad Al Kubaisi, PROF. DR.Uday Khaled Mahmoud Al-Badrani

Fallujah University, College of Islamic Sciences

Abstract

The study is based on tracing the Qur'anic texts in which many readings lead to a different style of creation or vice versa, considering what these readings can elicit from the noble context's intended connotations. The study was divided into three sections: the first topic included the differences between matter and others, assuming that matter is from creation, the past, and the loss of the news. The second topic included the differences between telling and questioning; it is known that the difference between

them is on the axes of language and art. The third topic included the differences between denial and prohibition. It is well known that there is a great discrepancy between the two. This difference has contextual implications. The study was based on two important matters: not accepting anomalous readings and not taking into account the connotations that contradict the postulates of religion, even if they are tolerated by the noble context in terms of language.

Keywords: multiplicity, readings, semantics, news

المقدّمة

حظيت القراءات القرآنية باهتمامات الدراسين قديمًا وحديثًا؛ لما لها من الأثر الكبير في فهم السياق القرآني بشكل أمثل من جهة، وحفظ اللغة العربيّة ولهجاتها للدارسين من جهة أخرى، فضلا عن الجانب التعبّدي الذي تشتمل عليه القراءات.

ومن جملة هذه الاهتمامات الجهود الغزيرة التي نجدها مبثوثة في التفاسير، ولاسيّما تلك التي تقوم على استنطاق النصّ القرآني، على وفق ما تقتضيه علوم اللغة، وتقنيات أساليبها وأفنانها. ولكن شاءت إرادة الله جلّ في علاه أن تكون دلالات كتابه العزيز متجدّدة، وأنّ لكلّ جيل نصيبًا منها، ومن هذه الدلالات ما تتحقّق بوساطة اختلاف القراءات.

بمعنى أنّ سبيل دراسات القراءات القرآنيّة وتتبّع دلالاتها لازال يحتاج الجهود العظيمة لخدمة كتاب الله العزيز، الأمر الذي فتح لنا مجال الدراسة، وبعد استعراض لأهم المباحث التي يمكن دراستها ضمن هذا المضمار فوجدنا من المناسب تتبّع جانب من هذه الدلالات؛ وذلك لاستحالة الإحاطة بها كلها. وبعد طول تأمّل في هذه المباحث وجدنا أن نتناول اختلافات أسلوبي الخبر والإنشاء، ومحاولة رصد ما يقتضيه السياق من دلالات متعدّدة بسبب هذه الاختلافات.

وكانت مقتضيات الدراسة تحتّم علينا أن نبدأ مجرياتها من إدراك المعاني المعجميّة للألفاظ، ومن ثمّ إدراك الدلالات التركيبيّة، التي تنجم من تفاعل الألفاظ داخل الجملة الواحدة، وأهم ما في هذا المستوى تحديد معاني الألفاظ داخل التركيب، فضلا عن فهم ما تدلّ عليه تقنيات اللغة داخل الجملة الواحدة، ومن ذلك تقنيات التقديم والتأخير والحذف. كل هذه المقدّمات تمكّننا من تأمّل السياق الكريم، على أنّ الدلالات الواجب تأمّلها إنّما هي ممّا تقتضه مسلمات العقيدة الإسلاميّة، وتدعو إليه أحكامها الواضحة.

ومن هنا يكون لزامًا على الدراسة تأمّل الدلالات السياقيّة التي تصبّ في بحر الدين الإسلامي، ولا يجوز تأمّل ما يخالفه البتة، بل يجب إسقاط الدلالات التي تحتملها تقنيات اللغة ولكنها تخالف تعاليم الدين من عقيدة وأحكام، لتكون هذه التعاليم بمثابة الموجّه الذاتي للدراسة، وما يمكن أن تتوصل إليه من نتائج.

وبعد جولات استقرائيّة بين كتب القراءات من جهة، وكتب علوم اللغة وأفنانها من جهة ثانية، والتفاسير من جهة ثالثة وجدنا أن نقف عند ثلاثة مباحث:

يتضمن المبحث الأول الاختلافات بين الأمر وغيره؛ حملا على كون الأمر من الإنشاء، والماضي والمضاع من الخبر. ومعلوم أنّ ثمّة تباينًا كبيرًا بينهما، ولاسيّما من جهتي التكليف والإخبار المجرّد، الأمر الذي يتسبّب في تعدّدت الدلالات التي تسعى دراستنا لرصدها.

ويتضمن المبحث الثاني الاختلافات بين الإخبار والاستفهام؛ ومعلوم أنّ الفرق بينهما يكون على محوري اللغة والفن، ولكن ثمّة تقنيّات تجعل من الممكن تداخل المعنيين في بعضهما، ومن هذه التقنيات ما يختصّ باللغة وتوظيفاتها؛ إذ بالإمكان

حمل الإخبار على الاستفهام بتقدير الأداة، ومن هذه التقنيات ما يختصّ بالبلاغة وتوظيفاتها؛ إذ بالإمكان حمل الاستفهام على معان بلاغيّة تصبّ --بمفهومها العام- في معنى الإخبار، وعلى كلا المحورين يكون التداخل حاصلا بين الإخبار والاستفهام.

ويتضمن المبحث الثالث الاختلافات بين النفي والنهي، ومعلوم أنّ ثمّة تبايُنًا كبيرًا بين المعنيين، وما يتبع هذا الاختلاف من دلالات سياقيّة --كالتكليف وعدمه-- ممّا تهتمّ دراستنا في رصد معالمها.

وكان على منهجيّة الدراسة الالتزام بأمرين مهمّين: الأول: عدم الأخذ بالقراءات الشاذة، واستقراء القراءات العشرة فحسب؛ بوصفها قراءات متواترة. والآخر: عدم الأخذ بالدلالات التي تخالف مسلّمات الدين --كما ذكرنا قبل قليل- حتى وإن احتملها السياق الكريم، من جهة اللغة.

وتعقب هذه المباحث خاتمة موجزة، تشتمل على خلاصة تنبّه الدارسين على أهم المرتكزات التي تقوم عليها دراستنا، وتشتمل الخاتمة أيضًا على جرد ملخّص بأهمّ ما توصلنا إليه من نتائج، وأخيرًا توجيه الدارسين -الذين يرغبون بالمضيّ قدمًا في هذا المضمار من الدراسات- بجملة من التوصيات.

تمهيد في معنيي الخبر والإنشاء

ونعني بالخبر والإنشاء هنا دلالتهما الاصطلاحيّتين المعروفتين في علم البلاغة العربيّة، فـ (الخبر ما كان محتملا للصدق والكذب، والإنشاء ما ليس يحتمل صدقا ولا كذبا)(1) من غير النظر إلى قائل كلٍّ منهما(2).

ومن ذلك قولنا مثلا: جاء زيد. فهو من الخبر؛ لأنّه يمكن أن يكون صادقًا ويمكن أن يكون كاذبًا، وهذا الحكم يكون على النصّ وحده، بمعنى تغييب قائل النصّ عن الحكم بشكل كلّي، وما دام القائل خارج دائرة الحكم فإنّ هويته لا توثّر في كونه من الخبر، فيستوي بذلك الثقة العدل مع سواه.

ومن الإنشاء قولنا مثلا: اكتب درسك. أو من كتب هذا؟ فالجملتان لا يمكن أن يقال لقائلهما بأنّه صادق أو كاذب، بغض النظر عن مستوى الثقة والعدل اللتين يتحلّى بهما. وعلى وفق ذلك يكون الخبر والإنشاء متناقضين، (فلا يجوز في صيغة واحدة أن تكون إنشاء وخبرا؛ لما ذكرناه من التناقض بينهما، نعم قد ترد صيغة الخبر والمقصود بها الإنشاء، إما لطلب الفعل، وإما لإظهار الحرص على وقوعه)(3)، ومنه قوله تعالى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ...)(4).

كما قد يستلزم السياق عقلاً إيراد الجملة الإنشائيّة ويفهمُ منها معانٍ (خبريَّة أخرى لا تدلُّ عليها الجملة الإنشائيّة بمنطوقها دلالة مباشرة، بل تدلُّ عليها باللُّزوم الذهني)(5)، وذلك بخروج مباحث الجملة الإنشائيّة عن معناها الحقيقي إلى أغراض بلاغيّة، يحدّدها السياق.

وجدير بالذكر أنّ (الكلام حول مفهوم الخبر والإنشاء قد نشأ مع نشأة الجدل في عصر المأمون حول فتنة القول بخلق القرآن)(6) الأمر الذي يمكن أن يعكس الدلالات العقليّة الواجب الوصول إليها لإدراك مفهومي الخبر والإنشاء، في مختلف توظيفاتهما السياقيّة.

المبحث الأول: الأمر وغيره

الأمر في أصل اللغة طلب إيقاع الفعل(7)، بـ (قول القائل لمن دونه افعل)(8) أي إنّه يكون على وجه الاستعلاء، ولكن قد يخرج لأغراض بلاغيّة(9) متعدّدة المقاصد، فيوظف المتكلم بوساطته جملة كبيرة من الدلالات.

أمّا من جهة الرسم فقد يُختلف في قراءته عند القراء العشرة؛ فمنهم من يقرأ بصيغة فعل الأمر، ومنهم من يقرأ بصيغة فعل المضارع، أو الماضي للفعل نفسه، ممّا فتح باب الاختلاف ليس على مستوى نوع الفعل --من الوجهة اللغويّة- فحسب وإنّما على مستوى أسلوبي الخبر والإنشاء، الأمر الذي يُحدثُ تغييرات دلاليّة كبيرة، اهتمت دراستنا في رصد معلمها، ومن هذه الاختلافات ما يأتي:

1. قال تعالى: (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ)(10).

قرأ نافع، وابن عامر: (واتّخَذوا) بصيغة الماضي، وقرأ الآخرون بصيغة الأمر(11)، أمّا الأمر فيكون معناه جوابًا للإخبار المتحقّق في قوله "وإذ جعلنا". ومن قرأ بصيغة الماضي فعلى الإخبار أيضًا(12)، بمعنى جعلناه مثابة لهم واتخَذوه مصلى(13). والذي يبدو في مفارقة المعنيين أنّ معنى الخبر لا يعدو عن كونه خبرًا، بينما يتضمّن الأمر معنى التكليف بعبادة الصلاة، وقد روي أنّ سيّدنا (عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد وقفا على مقام سيّدنا إبراهيم: أليس هذا مقامَ خليل ربنا؟ -وقال بعضهم مقامَ أبينا- أفَلا نتخذه مصلى؛ فأنزل الله عزَّ وجلَّ: "وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى" فكان الأمر)(14) بالتكليف.

وللوقف على ماهيّة هذا التكليف يمكن النظر للعطف الذي وقع في حكمه الفعل، وفي ذلك تفصيل للإمام الرازي: الأوّل أنّه عُطِف(15) قوله: "وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى" على قوله: (يَابَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ)(16).

الأمر الذي لا نرجّحه؛ لأنّ هذه الآية جاءت في خطابه تعالى لبني إسرائيل، فهي دلالة مخصوصة، والتكليف بالصلاة دلالة عامّة. (والثّاني: أنّه عُطف على قوله: "إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا"(17). والمعنى أنّه لمّا ابتلاه بكلمات وأتمّهُنّ، قال له جزاءً لما فعله من ذلك: إنّي جاعلك للنّاس إمامًا وقال: واتّخِذوا من مقام إبراهيم مُصلًّى، ويجوز أن يكون أمر بهذا ولده، إلّا أنّه تعالى أضمر قوله وقال)(18)، ولا نذهب مع هذا أيضًا؛ لأنّ الخطاب موجّه لسيدنا إبراهيم عليه السلام، والأمر بالتكليف موجّه للناس الذي هو إمامهم، وهذا لا يتحقّق سياقيًّا إلا بحمل الخطاب على تقديرات كثيرة. والثّالث: أنّ هذا أمرٌ من الله تعالى لأُمّة محمّد صلّى الله عليه وسلّم أن يتّخِذوا من مقام إبراهيم مُصلًّى، وهو كلامٌ اعترض في خلال ذكر قصّة إبراهيم عليه السّلام(19)، وهو ما نراه أقرب لدلالة الأمر؛ إذ جاء الاعتراض هنا لأهميّة أمر الصلاة، التي جاء التكليف بها.

وأمّا من قرأ بصيغة الماضي فهو إخبارٌ عن ولد إبراهيم أنّهم اتّخَذوا من مقامه مُصلّى، فيكون هذا عطفًا على: جعلنا البيت واتّخَذوه مُصلّى، ويجوز أن يكون عطفًا على: وإذ جعلنا البيت وإذ اتّخَذوه مُصلّى(20)، بيد أنّنا لا نرى الإخبار مخصوصًا بولد سيّدنا إسماعيل؛ ففي الآية الكريمة ذكر للناس من أتباع سيّدنا إبراهيم(21) عليه السلام عامّة.

2. قال تعالى: (... فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(22).

قرأ الأخوان: (اعلَمْ) بصيغة الأمر، وقرأ الآخرون بصيغة المضارع المسنود إلى ضمير المتكلم(23). أمّا قراءة المضارع ففيها إخبار واضح عن علم المتكلم، وهو عزير عليه السلام على أرجح الأقوال(24). وأمّا قراءة الأمر فقيل إنّها (على وجه الأمر من الله -تعالى ذكره- للذي قد أحياه بعد مماته، بالأمر بأن يعلم أنّ الله ... على كل شيء قادرٌ

كذلك)(25) ومنهم من يرى أنّ ضميري فعل القول وفعل الأمر يعودان على المتكلم نفسه، فهو ينبّه نفسه(26)، (فيقول: اعْلَمْ أيها الإنسان أن اللَّه على كل شيءٍ قدير)(27).

وخلاصة القول في قراءة الأمر وجهان: (أحدُهما قال له الملك: اعلم، والآخر هو أن يُنزلَ نفسَه منزلة المُخاطب الأجنبيّ المنفصل، فالمعنى فلمّا تبيّن له قال لنفسه: اعلمي يا نفس هذا العلمَ اليقينَ الذي لمْ تكوني تعلمين معاينةً)(28).

فيكون في الإخبار التعبير عن معنى الإيمان المتأصل في النفس، ويكون في الأمر توجيه خارجي للنفس بهذا المعنى. والأمران كانا قد توفرا في قصّة إحياء الحمار المعروفة، ممّا يعني أنّ معنى كلٍّ من القراءتين يتممّ معنى الأخرى.

3. قال تعالى على لسان الذين كفروا: (أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا)(29).

قرأ الابنان: (قال) بصيغة الماضي، وقرأ الآخرون بصيغة الأمر(30).

أمّا قراءة الآخرين ففيها توجيه مباشر من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم؛ للردّ على هذه المطالب. وأمّا قراءة الابنين إنّما جاءت على الخبر، بمعنى (أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال عند اقتراحهم هذه الأشياء الّتي ليست في طاقة البشر أن يفعلها فقال سبحان ربّي هل كنت إلّا بشرًا رسولا)(31).

وهذا الردّ يكون على وجهين: الأول أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد ردّ هذا الردّ من تلقاء نفسه، فجاء موافقًا لأمره تعالى الذي تتضمنه قراءة الأمر. والآخر أنّه قد استجاب بشكل مباشر لأمره تعالى بأن يرد هذا الردّ. وعلى كلا والوجهين يكون معنى التزكية حاضرًا لموقفه صلى الله عليه وسلم.

وليس بعيدًا عن ذلك قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)(32).

إذ قرأ حفص وحده بصيغة الماضي. وقرأ الآخرون: (قلْ) بصيغة الأمر(33).

وهنا يكون معنى التزكية حاضرًا أيضًا لموقفه صلّى الله عليه وسلم.

4. قال تعالى: (هَارُونَ أَخِي . اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي . وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي)(34).

قرأ ابن عامر: (أشدُدْ، أُشركُهُ) بصيغة المضارع المسنود لضمير المتكلم، وقرأ الآخرون بصيغة الأمر(35). وقراءة ابن عامر جاءت (بمعنى الخبر من موسى عن نفسه، أنّه يفعل ذلك، لا على وجه الدعاء)(36). وبهذا يمكن أن تدلّ قراءة الدعاء على أنّ سيدنا موسى عليه السلام يطلب من الله أن يشرك أخاه في أمر الرسالة، فأسند الفاعليّة له تعالى. وأمّا قراءة الإخبار فيمكن أن تدلّ على أنّ سيّدنا موسى يستأذن منه تعالى ليشرك أخاه في أمر التكليف بالرسالة، فأسند الفاعليّة لنفسه عليه السلام.

والذي يبدو لنا أنّ المعنيين يتمّم أحدهما الآخر؛ ففي قراءة الدعاء يكون سيدنا موسى عليه السلام قد أوكل الأمر كلّه لله تعالى؛ بوصفه أمرًا يتعلّق باختيار الأنبياء والرسل، ممّا يعني أنّه مخصوص به تعالى حصرًا. وأمّا قراءة الإخبار فيمكن أن تدلّ على امتثاله عليه السلام لأمر التكليف، الأمر الذي يبيّنه إسناد الفعل لنفسه.

5. قال تعالى على لسان الهدهد: (وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ . أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ)(37).

قرأ الكسائيُّ، وأبو جعفر، ورويس: (ألا يسجدوا) بالتخفيف، وقرأ الآخرون بالتشديد(38). أمّا من قرأ بالتشديد فحملا على المصدريّة، بمعنى: (وزَيَّن لهم الشيطان أَعْمَالَهُمْ فصدهم أَلَّا يسجدوا، أي فَصَدَهُمْ لِئَلا يَسْجُدُوا لله. ومَوْضِع "أَنْ" نَصْبٌ بقوله فَصَدهُمْ، ويجوز أن يكون مَوْضِعهَا جرًّا وَإِنْ حُذِفَتِ اللامُ)(39).

أمّا من قرأ بالتخفيف فَحملا على الأمر، فتكون "ألَا" للابتداء، وتكون الأداة "يا" للتنبيه، ثم يستأنف قول بالفعل: "اسْجُدوا للَّهِ)(40)، وقد (اختلف أهل العربية في وجه دخول "يا" في قراءة من قرأه على وجه الأمر، فقال بعض نحويي

البصرة: من قرأ ذلك كذلك، فكأنه جعله أمرا، كأنه قال لهم: اسجدوا، وزاد "يا" بينهما التي تكون للتنبيه، ثم أذهب ألف الوصل التي في اسجدوا، وأذهبت الألف التي في "يا"؛ لأنها ساكنة لقيت السين، فصار ألا يسجدوا. وقال بعض نحويي الكوفة: هذه "يا" التي تدخل للنداء يكتفى بها من الاسم، ويكتفى بالاسم منها، فتقول: يا أقبل، وزيد أقبل، وما سقط من السواكن فعلى هذا)(41).

وعلى وفق ما تقدّم تكون قراءة التشديد من الإخبار، وتكون قراءة التخفيف من الأنشاء. ولتأمّل الفرق بين الدلالتين ينبغي تحديد قائل هذا النصّ، أمّا التشديد فيكون على لسان الهدهد حصرًا، وهو كلام متصل بما قبله لا انقطاع فيه. وأمّا قراءة التخفيف فقد قيل إنّها كلام معترض بين كلامين، وفيه احتمالات ثلاث: أمّا أن يكون للهدهد، إلا أنّه مرجوح؛ لتضمنه كلامًا في الشرع، ممّا يتعذر أن يكون له. وإمّا أن يكون لسيّدنا سليمان عندما أخبره الهدهد عن هؤلاء القوم. وإمّا أن يكون لله تعالى، وهو الأرجح(42).

وبذلك تعطي قراءة الخبر لمتدبّر القرآن الكريم مجال التأمل والتفكّر؛ لتقرير ضرورة السجود لله تعالى. بينما تمنعه قراءة الإنشاء هذا التأمّل، ويفاجأ بفعل الأمر، فلا يبقى له من الأمر من شيء. بمعنى أنّ معنى الخبر يُنمّي الوجدان والضمير، فيكون الموجّه للعبادة داخليًا ذاتيًّا، بينما يكون الموجّه لها في معنى الإنشاء خارجيًّا، يتمثّل بأمره تعالى.

6. قال تعالى: (فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ)(43).

قرأ يعقوب وحده: (ربُّنا بَاعَدَ) بالرفع على الابتداء، وبإسناد الفعل لزمن الماضي، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وهشام: (ربَّنا بَعِّدْ) بالنصب على النداء، وبإسناد الفعل لصيغة فعل الأمر المضعّف، وقرأ الباقون بالنداء، بصيغة فعل الأمر أيضًا، ولكن من غير تضعيف(44).

أمّا القراءة على فعل الأمر فهو من الانشاء، والغرض منه الدعاء، بمعنى أنّ هؤلاء القوم (بطروا النعمة، وبشموا من طيب العيش، وملوا العافية، فطلبوا الكدّ والتعب، كما طلب بنو إسرائيل البصل والثوم مكان المنّ والسلوى، وقالوا: لو كان جنى جناننا أبعد كان أجدر أن نشتهيه، وتمنّوا أن يجعل الله بينهم وبين الشأم مفاوز ليركبوا الرواحل فيها ويتزودوا الأزواد، فجعل الله لهم الإجابة)(45)، على أنّ دوافع هذا الدعاء مردّها إلى أحد أمرين: (أحدهما: أن يسألوا بطرًا كما طلبتِ اليهودُ الثوم والبصلَ)(46)، والآخر: (أن يكون ذلك لفساد اعتقادهم وشدَّةِ اعتمادهم على أنَّ ذلك لا يُقْدَرُ كما يقول القائل لغيره: اضربني؛ إشارةً إلى أنَّه لا يقدر عليه)(47).

أمّا الاختلاف في صيغتي (فاعِلْ، وفعِّلْ) للفعلين (باعِدْ وبعِّدْ) فيمكن أن تكون دلالة (فاعَل) قائمة على المشاركة في حدوث الفعل، وهي أشهر معانيها(48)، وهنا يمكن أن يدلّ دعاء هؤلاء القوم: ربنا أبعد أسفارنا عنا، وأبعدنا عنها. أمّا صيغة التضعيف فيمكن أن تدلّ على المبالغة في حدوث الفعل، ويمكن أن يدلّ ذلك على طلبهم بمضاعفة البعد، والله أعلم.

أمّا قراءة الرفع فتقوم على الإخبار (والمعنى خلاف الأوّل، وهو استبعاد مسايرهم على قصرها ودنوّها؛ لفرط تنعمهم وترفههم)(49) وبطرهم، وقد يكون في هذا الخطاب (شكوى بعضهم إلى بعضٍ ممّا حلَّ بهم من بُعد الأسفار)(50)، بمعنى أنّ دلالة البطر لوصف حالهم قبل العذاب، ودلالة الشكوى لوصفها بعده.

وبهذا يمكن أن يدلّ أسلوب الإنشاء -بوساطة الأمر- على شعورهم بالعزّة والقوّة، على اختلاف توجيهاته. كما يمكن أن يدلّ أسلوب الخبر - بوساطة الاستئناف- على شعورهم بالضعف، على كلا التوجيهين. ممّا يوحي لمتدبّر السياق الكريم أنّ شعورهم بالقوة أو بالضعف سواء؛ فهو لا يعني شيئًا أمام قدرته تعالى.

المبحث الثاني: الإخبار والاستفهام

الاستفهام في أصل اللغة (استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن)(51)، على أنّها لم تكن معلومة من قبل، وذلك بوساطة أحدى أدواته المخصوصة(52)، أمّا إذا كانت معلومة من قبل فقد خرج الاستفهام عن معناه الحقيقي، إلى غرض بلاغي آخر، يحدّده السياق(53).

وقد اختلف القراء أيضًا في مواطن الاستفهام في القرآن الكريم؛ فمنهم من قرأ بالاستفهام لمعنى ما، ومنهم من قرأ بالإخبار للموطن نفسه، الأمر الذي أثرى السياق بدلالات متعدّدة، كانت من اهتمامات دراستنا. ومن هذه الاختلافات ما يأتي:

1. قال تعالى على لسان نبيّه لوط عليه السلام مخاطبًا قومه: (إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ)(54).

قرأ الجميع عدا نافع، وحفص، وأبي جعفر: (أإنّكم) بالاستفهام، وقرأ نافع، وحفص، وأبو جعفر بالإخبار(55).

وبهذا تتحقّق الدلالة بوساطة أسلوب الخبر تارة، وبأسلوب الإنشاء تارة أخرى، ومعلوم أنّ أسلوبي الخبر والإنشاء متضادان على أصل اللغة، أمّا على سبيل التوظيفات المجازيّة فـ (قد ترد صيغة الخبر والمقصود بها الإنشاء، إما لطلب الفعل، وإما لإظهار الحرص على وقوعه)(56). ممّا يجعل لهذا الخطاب معنيين، يتمّم أحدهما الآخر؛ ففي الخبر تبنى الدلالات على عدم التخيير في الردّ، وبذلك تتحقق مواجهة مَن يتحدّث عنهم السياق الكريم بفعلهم الفاحش، أمّا الإنشاء فيمثله أسلوب الاستفهام، الذي خرج عن معناه الحقيقي لغرض بلاغي هو الانكار(57)، أي إنكار هذا الفعل الفاحش.

2. قال تعالى: (وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ)(58).

قرأ الجميع عدا الحرميّين، وحفص، وأبي جعفر: (أئن لنا) بالاستفهام، وقرأ الحرميّان، وحفص، وأبو جعفر بالإخبار(59)، ومعلوم أنّها قصّة واحدة، نقل القران الكريم لنا مجرياتها بالتفصيل، الأمر الذي يستدعي التأمّل في خطاب السحرة؛ أكان بالاستفهام أم بعدمه؟

والذي نراه في ذلك احتمالين: أحدهما يتمثّل في كون السحرة مجموعة وليس شخصًا واحدًا، الأمر الذي ربّما يتيح احتماليّة تحقق الخطابين معًا، بمعنى قد يكون من خاطب منهم فرعونَ بالاستفهام، ومنهم بعدمه. وبهذا يتجاوز بعضهم مهمّة المتحدّث باسمهم، والمباشرة بالكلام بأنفسهم؛ ربّما لأهميّة الأمر على وفق تقديرهم. والاحتمال الأخر --الذي نميل إليه- يتمثّل في أنّهم أرادوا إلزام فرعون بالأجر، بمعنى أنّهم أرادوا الخطاب بلا استفهام، ولكن خوفهم منه دفعهم إلى إدخال الاستفهام إلى طلبهم، وهنا يكون السياق القرآني قد راعى المعنى المقصود من جهة، والكلام الملفوظ من جهة أخرى، على وفق القراءتين.

3. قال تعالى: (قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)(60).

قرأ ابن كثير، وأبو جعفر: (إنّك) بالإخبار، وقرأ الآخرون بهمزة الاستفهام(61). مع إمكانيّة حمل القراءة الأولى على الاستفهام أيضًا؛ على تقدير حذف الهمزة(62).

في هذا الاختلاف يمكن احتمالات: أمّا الأول فيتمثّل في قولنا قبل قليل عن أهميّة الأمر التي تدفع البعض --ربّما- للحديث بأنفسهم، متجاوزين من ينوب عنهم، فبعد أن تأكّد أخوة يوسف من شخصه عليه السلام تحدّثوا بصورة جماعيّة، فمنهم من تكلّم بالاستفهام، ومنهم بعدمه. وأمّا الاحتمال الثاني فيتمثّل في مخالفة اللفظ للقصد، بمعنى أنّهم سألوا بالإثبات؛ محاولة منهم للضغط النفسي على سيّدنا يوسف عليه السلام لئلا ينكر شخصيته أمامهم. ولكنّ الدهشة التي اعترت وجوههم

وسكنت بين حروف كلماتهم قرّبت كلامهم من أسلوب الاستفهام، الذي لا يراد منه الجواب --الذي في أصل غرضه- وإنّما (كان ذلك منهم على طريق التعجُّب والاستغراب)(63). وأمّا الاحتمال الثالث فيتمثل في سحب حال الاحتمال الثاني على الأول؛ بمعنى أنّ الله تعالى أطلق صيغة الجمع مع أنّ المتكلّم مفرد، وهو "كبيرهم" الذي كان ينوب عنهم في الأمور كلّها، وتحديدً عند اتفاقهم على أمر واحد، الأمر الذي يظهره لنا في قوله تعالى: (فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ)(64). وربّما يستدعي السياق ترجيح الاحتمال الثاني؛ الذي يعبّر عن الذات الإنسانيّة عمومًا في مثل هذه المواقف، التي تتمثّل أيضًا في قوله تعالى: (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)(65).

وبهذا يكون حضور معنى الاستفهام ليس لنفسه، وإنما لغرض من أغراضه البلاغيّة. فيتمّم كلّ من أسلوب الخبر والإنشاء معنى الآخر.

4. قال تعالى: (فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ)(66).

قرأ أبو عمرو، وأبو جعفر (ءالسحر) بالاستفهام، وقرأ الآخرون بالإخبار(67). رجّح بعض المفسرين (قراءة من قرأه على وجه الخبر لا على الاستفهام؛ لأنّ موسى صلوات الله وسلامه عليه، لم يكن شاكًا فيما جاءت به السحرة أنّه سحر لا حقيقة له، فيحتاج إلى استخبار السحرة عنه)(68). ولا يخفى أنّ هذا المفهوم يقتصر على المعنى الحقيقي للاستفهام. أمّا إذا أخذنا بالحسبان خروجه لأغراض بلاغيّة فيكون معنى خطاب سيّدنا موسى عليه السلام: أَسِحرٌ هذا؟، على سبيل الإنكار. أو: أهو السحرُ؟ على سبيل التوبيخ والتصغير، ثمّ احتجّ على أنّه ليس بسحرٍ، إنّما هو تَخْييلٌ وتمويهٌ(69). ومن هنا يمكن تسليط الضوء على مفاهيم الحاضرين --آنذاك- لماهيّة السحر، فسيّدنا موسى عليه السلام والسحرة يعلمون يقينًا أنّه تخييل فحسب؛ لقوله تعالى: (قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى)(70).

بمعنى أنّ التخييل وفق ما يرى سيّدنا موسى عليه السلام. بيد أنّ الناس ظنّوا أنّه سحر فعلاً؛ لقوله تعالى: (قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ)(71).

بمعنى أنّ عظمة السحر على وفق ما يظنّ الناس. ومن هنا يمكن أن يكون أسلوب الاستفهام موجّه للسحرة حصرًا، ومفاده نكران كون هذا من السحر، أو تصغيره. وأنّ خطاب الإخبار موجّه للناس الذين يراقبون الأحداث من جهة، ولفرعون وملأه من جهة أخرى، على تقدير (ما جئتم به الآن هو السحرُ، لا ما اتهمتموني به)(72). وقد توعد كلّ الأطراف بأنّ الله سيبطل هذا العمل.

5. قال تعالى: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ . إِنَّا لَمُغْرَمُونَ)(73).

قرأ شبعة وحده: (ءإنا لمغرمون) بالاستفهام، وقرأ الآخرون بالإخبار(74). وعلى وفق القراءتين تكون الجملة في محل نصب مقول القول (على تقدير فظلتم تفكهون تقولون إنا لمغرمون)(75).

وقد قيل في معنى تفكّهون: تندّمون أو تلاومون(76)؛ على ما قدّمتم من المعاصي التي عاقبكم الله بسببها. أمّا معنى قوله لمغرمون فقد تردّد لدى العلماء فيها معنيان: الأول (إنّا لمولع بنا) أو (لمعذبون)، وتقول العرب للعذاب الشديد والهلاك: غرام(77)، وقال تعالى: (وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا)(78).

والمعنى الآخر من الدَّين، فيقال رجل غارمٌ: عليه دَين(79)، أي إنّا (مُلزَمون غُرْمًا بما هلك من زرعنا، والمغرم الّذي ذهب مالُه بغير عوض)(80).

من ذلك يتبين أنّهم قد انشغلوا تارة بالنتيجة، المتمثّلة في هلاك زرعهم، إذ أدهشهم مشاهدتها، وهو أقرب إلى دلالة من قرأ بالإخبار. وانشغلوا تارة أخرى بسبب ما حلّ بهم من عذاب، وهو أقرب إلى دلالة من قرأ بالاستفهام، الذي يشتمل على جملة من الأغراض البلاغيّة، التي يحدّدها طبيعة المعاني التي يتلاومون فيها، فضلاً عن المعنى الحقيقي له، لا سيما

لحظات المشاهدة الأولى، على أنّ المشهد قد استمر لبعض الوقت؛ فالفعل (ظلتم) لا تخرج دلالته عن الاستمرار، وزمن المضارع لـ (تفكّهون) يفيد التجدّد والحدوث(81).

بمعنى أنّهم حال رؤيتهم للعذاب تساءلوا عن سببه على وجه الحقيقة، للوهلة الأولى، وبعد ما تبيّن لهم الجواب أخذ تساؤلهم ينحى أغراضًا بلاغيّة أخرى كالتحسر، أو التوجّع، أو الندم. وربّما كانوا قد انقسموا على فريقين، أحدهما شغلته النتيجة، والآخر شغله سببها.

6. قال تعالى: (وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ)(82). قرأ البصري، وشعبة، والاخوان، وخلف: (أئنّكم) بالاستفهام، وقرأ الآخرون بالإخبار(83).

ربّما تقترب دلالتا القراءتين في الحقل الدلالي العام للسياق، ولكن يختلفان في سبيل تحقيق هاتين الدلالتين؛ (فقرأ الذين سميناهم على وجه الإخبار عنهم إنكم تفعلون، وتكون على وجه التعيير. وقرأ الباقون الأول على وجه الاستفهام، فيكون اللفظ لفظ الاستفهام، والمعنى فيه: التوبيخ والتقريع)(84)، ولا يخفى أنّ التعيير والتوبيخ متقاربين.

وجدير بالذكر أنّ في هاتين القراءتين تداخلا دلاليًّا واضحًا؛ فمن قرأ بالإخبار يمكن حمل كلامه على الاستفهام بتقدير الأداة، كما مرّ في خطاب سحرة فرعون. ومن قرأ بالاستفهام فبقصد الخروج إلى غرض بلاغي أقرب إلى التوبيخ.

7. قال تعالى: (وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا)(85).

قرأ نافعٌ، والكسائي، ويعقوب: أءذا بإدخال الاستفهام على الشرط. وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر: أإنّا، بإدخال الاستفهام على الضمير. وقرأ الباقون بإدخال الاستفهام عليهما معًا،(86) وفي كلا الموطنين لا يخرج الاستفهام عن معنى الإنكار، ممّا يعني أنّ القراءة الأولى فيها تقبّل واضح لحقيقة موت الإنسان، ولكن الإنكار للخلق الجديد فحسب. أمّا القراءة الثانية فيمكن أن تدلّ على تتقبّل --الذين يتحدّث عنهم السياق الكريم- حقيقة الخلق الجديد، ولكن ليس بعد أن يكون الإنسان عظامًا ورفاتًا. أمّا القراءة الثالثة ففيها إنكار لكلا الأمرين، ممّا يدلّ على قمة الرفض والتكذيب لحقيقة الخلق الجديد بعد الموت.

يمكن تعميم هذه التوجيهات على ما جاء في قوله تعالى: (يَقُولُونَ أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ . أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً)(87). وقال تعالى: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ . هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ . مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ . أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ)(88).

قرأ ابن عامر، وشعبة، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب: (أأن كان) بالاستفهام، وقرأ الآخرون بالإخبار(89). الأمر الذي يجعل قراءة الاستفهام تقترب في دلالة الاستفهام الانكاري، وقراءة الآخرين تقترب من دلالة التعليل، وبذلك يكون التعليل على وفق قناعة الشخص الذي يتحدث عنه السياق الكريم، والإنكار يكون على وفق حكمه تعالى.

المبحث الثالث: النفي والنهي

النفي يعني إسناد المتكلّم للمعنى المثبت إلى الضدّ، بوساطة إحدى أدوات النفي المخصوصة. أمّا النهي فيعني -في أصل اللغة- طلب الكفّ عن حدوث الفعل(90)، على وجه الاستعلاء، ومن هنا يمكن إدراك أن تقنيّة الطلب في النهي تستدعي معنى الأمر في ذهن السامع، بل إنّ (منزلة الأمر من النهي منزلة الإيجاب من النفي؛ لأنّ الأمر للإيقاع والنهي لترك الإيقاع، وبتركه ينتفي كما بفعله يقع ويجب)(91)، لذلك سمّى النهي بـ (نفي الأمر)(92)، ولكن قد يخرج النهي أيضًا عن معناه الحقيقي؛ لأغراض بلاغيّة، يحدّدها السياق.

ومن القراء العشرة من قرأ موطنًا ما -من السياق الكريم- بالنفي، وقرأ آخر بالنهي للموطن نفسه، الأمر الذي تسبّب في تعدّد الدلالات المتحقّقة من اختلاف المعنيين من جهة، واختلاف الأسلوبين بين الخبر والانشاء من جهة أخرى. ومن هذه الاختلافات ما يأتي:

1. قال تعالى: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)(93).

قرأ نافع، ويعقوب: (ولا تسألْ) بالنهي، وقرأ الآخرون بالنفي(94).

أمّا قراءة النفي فمن الإخبار، وجاءت دلالتها هنا (بمعنى: يا محمد إنا أرسلناك بالحق بشيرًا ونذيرًا، فبلغت ما أرسلت به، وإنما عليك البلاغ والإنذار، ولست مسئولا عمن كفر بما أتيته به من الحق، وكان من أهل الجحيم)(95)، وهي بمثابة رسالة اطمئنان للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

وأمّا قراءة النهي فمن الإنشاء، وجاءت دلالتها هنا على وجهين: (أحدُهما: أنَّه نُهيَ عن السؤال عمّن عصى وكفر من الأحياء؛ لأنّه قد يتغيّر حالُه فينتقل عن الكفر إلى الإيمان، وعن المعصية إلى الطّاعة. والثّاني -وهو الأظهرُ- أنّه نُهيَ عن السّؤال عمّن مات على كفره ومعصيته؛ تعظيمًا لحاله وتغليظًا لشأنه، وهذا كما يقال: لا تسألْ عن فلان! أي قد بلغ فوق ما تحسب)(96)، فيكون التكليف على الوجهين، بمعنى: (إنا أرسلناك بالحق بشيرًا ونذيرًا؛ لتبلغ ما أرسلت به، لا لتسأل عن أصحاب الجحيم، فلا تسأل عن حالهم)(97).

2. قال تعالى: (قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا)(98).

قرأ ابن عامر وحده: (ولا تشركْ) بتاء المخاطب والنهي، وقرأ الآخرون بياء الغائب والنفي(99).

فمن قرأ بالإخبار دلّ على أنّ الله تعالى أعلم خلقه بـ (أنّه لا يُشْرِكُ في حُكمِه ممّا يخبر به من الغيب أحدًا، كما قال: عالم الغيب فلا يُظهرُ على غيبه أحدًا)(100).

ومن قرأ بالنهي فـ "عطفًا على أَبصرْ وأسمعْ)(101)، أو (عطفًا على قوله: ولا تقولَنَّ لشيءٍ أو على قوله: واذكُرْ ربَّك إذا نسيت)(102) فيدلّ بذلك النهي على التكليف في أمرين: الأول يتمثّل في النهي عن ادّعاء العلم بالحكم لغير الله تعالى، (أي لا تَنْسُبَنَّ أحدًا إلى علم الغيب)(103)، والآخر يتمثّل في النهي عن إطلاق الأحكام الخاصّة به تعالى، أي "لا يجوز أن يحكم حاكم إلا بما حكم اللَّه، أو بما يدل عليه حكم اللَّه، وليس لأحد أن يحكم من ذات نفسه، فيكون شريكًا للَّه في حكمه)(104).

3. قال تعالى: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا)(105).

قرأ ابن كثير وحده: (فلا يخفْ) بصيغة النهي، وقرأ الآخرون بصيغة النفي، والقراءتان بضمير الغائب(106).

أمّا قراءة النفي فعلى الإخبار، وتعني: (فلا يخاف من الله أن يظلمه، فيحمل عليه سيئات غيره، فيعاقبه عليها (ولا هضمًا) يقول: لا يخاف أن يهضمه حسناته، فينقصه ثوابها)(107).

وأمّا قراءة النهي فبمعنى: أنّه تعالى ينهى من اتصف بهذه الصفات أن يخاف ظلمًا أو هضمًا، أو بمعنى: (فليأمنْ والنّهيُ عن الخوف أمرٌ بالأمن)(108).

وعلى وفق هذا تشترك القراءتان على وصف شعور من اتصف بهذه الصفات بالعدل والانصاف، وتختلفان في وصف مصدر هذا الشعور؛ ففي قراءة الإخبار يكون الشعور داخليًا متأصّلا في ذاته. وفي قراءة الإنشاء يكون هذا الشعور خارجيًّا موجهًا إليه من الله تعالى.

وبهذا تكون كلّ قراءة قد تمّمت معنى القراءة الأخرى، في هذا الوصف.

4. قال تعالى: (وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)(109).

قرأ حمزة وحده: (لا تخفْ) بالنهي، وقرأ الآخرون بالنفي(110).

وقراءة النفي على الإخبار أيضًا، وتكون (على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائفٍ)(111). أمّا الابتداء فعلى فصل معنيي (الضرب والخوف) عن بعضهما، وأمّا القول الآخر فعلى الحاليّة، أي (جعلة حَالا من الفاعل وهو موسى عليه السلام والتقدير اضْرِبْ لهم طريقا في البحر غير خائف دركًا)(112)، ويمكن أن تتضمن هذه القراءة رسالة اطمئنان وبشارة من الله تعالى بأنّه --أي سيّدنا موسى عليه السلام- لن يخاف دركًا ولن يخشى، كما هو الحال في قوله تعالى مخاطبًا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى)(113)، إذ لا اختلاف في كونه نفيًا، خاليًا من التكليف بـ (عدم النسيان) بمعنى أنّ الله يطمئن رسونا الكريم صلى الله عليه وسلم، بأنّه لن ينسى ما يُقرأ عليه. أمّا في قرأ حمزة فتختفي بشارته تعالى لسيّدنا موسى عليه السلام؛ إذ يكون التكليف واضحًا بعدم الخوف.

ولكن ثمّة بشارة أخرى، حسب جميع القراء، تتمثل في اتفاقهم على إسناد قوله تعالى: (ولا تخشى) للرفع، بيد أنّ من النحاة من يذهب في توجيه ذلك إلى وجهين، (أحدهما: أنه استأنف: (ولا تخشى) ولم يعطفه على أول الكلام فكانت (لا) فيه بمعنى (ليس) كما قال تعالى: فَلا تَنْسى. والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة السين فصارت ألفا ليوافق رءوس الآي التي قبلها بالألف)(114).

أمّا الوجه الأول فقد أشرنا إلى دلالته --التي تقتضي البشارة- قبل قليل، وأمّا الوجه الآخر فبجعل الفعل (لا تخشى) معطوفًا على الفعل (لا تخف)، الأمر الذي ينفي دلالة البشارة أيضًا، الأمر الذي لا نذهب إليه مطلقًا؛ لأنّ إشباع حركة (الشين) لمناسبة فواصل الآيات يمثّل غاية جماليّة، ومعلوم أنّ السياق الكريم لا يغيّر أبنية الكلم؛ انسجامًا مع الفاصلة -كما ذكر بعض القدماء(115)- ولا يفعل ذلك على حساب المعنى البتة (فإنّ المعنى هو المطلوب أولاً، فيأتي بالفاصلة منسجمة مع أخواتها عند اقتضاء المعنى لذلك، فإذا اقتضى المعنى غير ذلك لم يراع الفاصلة، ولم يحسب لها حسابًا، وإنّما تكون المراعاة للمعنى أولاً؛ فإنّ المعنى هو سيّد التعبير القرآني)(116) ، فالفاصلة -- بوصفها جزءًا من السياق -- لا تكون إلاّ خدمًا للمعنى.

الخاتمة

خلاصة القول في ما مرّت عليه دراستنا تتمثّل في ضرورة تدبّر اختلاف القراءات القرآنيّة، ولاسيّما الاختلافات التي تتجاوز البنية الصرفيّة؛ لأنّ هذا النوع من الاختلافات يقوم على اختلاف اللهجات العربيّة، الأمر الذي لا يتبعه -غالبًا- تغيير في دلالات السياق التي تهتمّ دراستنا برصدها.

أمّا الاختلافات التي تعنينا في هذه الدراسة فممّا يختصّ بالبنية النحوية -عمومًا - وما يتبعها من أغراض بلاغيّة؛ لما تسببه من اختلافات حتميّة في دلالات السياق، ومن هنا ينبغي الرجوع إلى المصادر التي توجّه الدارس إلى إدراك هذه الدلالات أولا، وهي كتب القراءات المعروفة. وبعد رصد هذه الاختلافات من كتب القراءات -حصرًا- ينبغي المرور على عدد من التفاسير التي تهتمّ بهذه الاختلافات من جهة، وتهتمّ بتوجيه السياق الكريم -لغة وبيانًا- من جهة أخرى؛ لإدراك ما تثيره هذه الاختلافات من دلالات، الأمر الذي يستلزم الاستنارة بعدد كبير من مصادر علوم العربيّة من نحو وصرف وبلاغة بالدرجة الأساس، فضلا الدلالة وفقه اللغة وغيرها من المصادر.

وهنا ينبغي التنبيه على أمرين رئيسين: الأول يخصّ بالباحث، ويتمثّل في وجوب تمتّع الباحث بالقدرة على تذوّق دلالات النصّ، وهو أمر ذوقيّ ليس له علاقة بعلوم الآلة، بمعنى أنّ اكتساب هذه العلوم لا يضمن لصاحبها أن يتحلى بموهبة تذوّق دلالات النصّ.

أمّا الأمر الآخر فيختصّ بالدلالات الناتجة عن اختلاف القراءات، إذ ينبغي عدم الأخذ بكلّ ما يمكن أن يفرزه السياق من دلالات؛ فمن هذه الدلالات ما يخالف ثوابت الدين، لذلك يجب عدم الانسياق جملة وتفصيلا مع هذه النتائج، وإنّما يجب عرضها على ثوابت العقيدة الإسلاميّة وأحكامها، فما وافقها منها فهو مقبول، وما تنافر معها فيجب إسقاطه من جميع الحسابات.

نتائج البحث:

وبعد رحلة ممتعة بين آيات القرآن الكريم، وطرائق قراءاتها، وتتبّع دلالات كلٌّ منها توصّلت الدراسة لجملة من النتائج، نذكر منا ما يأتي:

- قد يُوظّف أسلوبا الخبر والإنشاء في رصد دلالتي التكليف وعدمه، وغالبًا ما يتحقّق التكليف بوساطة أساليب الإنشاء، بينما يتحقق المعنى الآخر بوساطة أساليب الإخبار، التي قد تُوظّف للإخبار المجرّد، وقد تُوظّف لدلالات أخر ، ومنها ما يقترن بالبشارة والاطمئنان.
- كما يمكن رصد دلالات متعدّدة للخبر، كذكر أخبار الأولين، وتزكية حال المؤمنين، وبيان حال المنافقين، وغير ذلك من الدلالات.
- كما يمكن رصد دلالات متعدّدة للإنشاء، كالتوجيه الخاصّ بالأحكام الدينيّة، والتزكية، والدعاء، وغير ذلك من الدلالات.
- وقد يُوظّف أسلوبا الخبر والإنشاء في تتميم معنى قراءة ما لمعنى قراءة أخرى؛ فالإخبار يتضمّن التعبير عن النفس، ممّا يمكن عدّه توجيهًا داخليًّا، يقابله أسلوب الإنشاء الذي يتضمّن الأمر، ممّا يمكن عدّه توجيهًا خارجيًّا.
- ويمكن أن يوظّف أسلوبا الخبر والإنشاء لرصد المعنى وعلّته، فبوساطة أحد الأسلوبين يرصد المعنى بوصفه أمرًا ظاهرًا، وبوساطة الأسلوب الآخر يُرصد سبب هذا المعنى وعلّته، وهو مظهر آخر من مظاهر تتميم المعنى.
- كما يمكن أن يوظّف أسلوبا الخبر والإنشاء لرصد المعنى الملفوظ من جهة، والمقصود من جهة أخرى، ممّا يمثّل شكلا من أشكال تتميم معنى قراءة ما لمعنى القراءة القرى، كما في دلالتي الحقيقة والمجاز، ودلالتي الظنّ واليقين.
- من ذلك كلّه يتبيّن أنّ كثيرًا من الدلالات التي تُرصد بوساطة أسلوبي الخبر والإنشاء ممّا يقوم على الثنائيّات المتضادة، وغير المتضادة.

التوصيات:

ومن هنا يمكن لنا أن نوجّه المهتمين بهذه الدراسات إلى جملة من التوصيات، نذكر منها:

- إنّ هذا النوع من الدراسات لا زال بكرًا، يحتاج الجهود العظيمة لتتبّع أسرار دلالات كتابه تعالى، لذا من الممكن البحث في حقول متعدّدة من اللغة العربيّة، وبلاغتها.

- إنّ هذه الدراسات تتطلب الإحاطة بعلوم اللغة وأسرارها قدر المستطاع؛ فهي الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف الأمثل من الدراسة.
- كما تتطلب هذه الدراسات قدرًا وافرًا من الصبر والتأني في إطلاق الأحكام، وتغييب التوجّهات الشخصيّة، وتغليب ما يمكن أن تفرزه تقنيات اللغة وأساليبها وأفنانها من دلالات، شريطة أن لا تتعارض هذه الدلالات مع ثوابت الدين.
- نظرًا لسعة هذه الدراسات، يراعى تقسيمها قدر المستطاع؛ بغية القراءة الفاحصة لهذه الدلالات، والخروج بالدراسة على أنضج مستوًى ممكن.

الهوامش

(1) العلويّ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز 3/162.

(2) ينظر: حَبَنَّكَة عبد الرحمن، البلاغة العربية 1/167.

(3) العلويّ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز 3/162.

(4) سورة البقرة من الآية 228.

(5) حَبَنَّكَة عبد الرحمن، البلاغة العربية 3/167.

(6) عتيق عبد العزيز، علم المعاني ص42.

(7) ينظر: الخشّاب، المرتجل في شرح الجمل 215.

(8) الشريف الجرجاني التعريفات 37.

(9) ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 3/82-86.

(10) سورة البقرة 125.

(11) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 1/192.

(12) ينظر: الطبريّ، جامع البيان في تأويل القرآن 2/32.

(13) الفرّاء، معاني القرآن، 1/77.

(14) الزجّاج، 1/206.

(15) ينظر: الرازي، التفسير الكبير 4/43. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 2/111.

(16) سورة البقرة 122.

(17) سورة البقرة من الآية 124.

(18) الرازي، التفسير الكبير 4/43، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 2/111.

(19) الرازي، التفسير الكبير 4/43.

(20) ينظر: المصدر نفسه 4/43.

(21) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 2/111.

(22) سورة البقرة من الآية 259.

(23) ينظر: القاضي، البدور الزاهرة، في القراءات العشر المتواترة 109.

(24) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 3/289.

(25) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 5/484.

(26) ينظر: الأخفش الأوسط، معانى القرآن، 1/198. وينظر: الطبريّ، جامع البيان في تأويل القرآن 5/482.

(27) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 1/344.

(28) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 3/296-297.

(29) سورة الإسراء 93.

(30) ينظر: القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 275.

(31) ابن زنجلة، حجّة القراءات 410.

(32) سورة الأنبياء 112.

(33) ينظر: القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 313.

(34) سورة طه 30-33.

(35) ينظر: القاضي البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 291.

(36) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 18/301.

(37) سورة النمل 24-25.

(38) ينظر: القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 332.

(39) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 4/115. وينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 19/448.

(40) ينظر: الزجاج، معاني القران وإعرابه 4/115.

(41) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 19/448.

(42) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 13/186-187.

(43) سورة سبأ 19.

(44) ينظر: القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 364.

(45) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل 3/577.

(46) الرازي، التفسير الكبير 25/202.

(47) المرجع نفسه 25/202.

(48) ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 1/253.

(49) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل 3/577.

(50) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير 8/539.

(51) الشريف الجرجاني، التعريفات 18.

(52) ينظر: عتيق، علم المعاني 88.

(53) ينظر: الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 309 وما بعدها.

(54) سورة الأعراف 81.

(55) ينظر: القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 189.

(56) العلويّ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز 3/162.

(57) الاستفهام الإنكاري يكون حين يراد إنكار المستفهم عنه. ينظر: يوسف أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه إعرابه 17.

(58) سورة الأعراف 113.

(59) ينظر: ابن الجزري النشر في القراءات العشر 2/271.

(60) سورة يوسف 90.

(61) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/296.

(62) ينظر: الرازي، التفسير الكبير 18/504. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 9/256.

(63) الشوكاني، فتح القدير 3/62. وينظر: يوسف، أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم 18.

(64) سورة يوسف 80.

(65) سورة مريم 29.

(66) سورة يونس 81.

(67) ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر 1/44.

(68) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 15/160.

(69) ينظر: الرازي، التفسير الكبير 17/287. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 8/368. وينظر: الشوكاني، فتح القدير 2/529.

(70) سورة طه 66.

(71) سورة الأعراف 116.

(72) الصابونيّ، صفوة التفاسير 553.

(73) سورة الواقعة 66-65.

(74) ينظر: ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر 1/43.

(75) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 22/352.

(76) ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 502-9/501.

(77) ينظر: النحَّاس، إعراب القرآن 4/227. وينظر: الجوهريّ، 5/1996.

(78) سورة الفرقان 65.

(79) ينظر: ابن منظور، لسان العرب 6/2243.

(80) الشوكاني، فتح القدير 5/189.

(81) ينظر: ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر 1/314.

(82) سورة العنكبوت 28.

(83) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/343.

(84) السمرقندي، بحر العلوم 2/631.

(85) سورة الإسراء 49.

(86) ينظر: القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 271.

(87) سورة النازعات 11-10.

(88) سورة القلم 14-10.

(89) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 1/367.

(90) ينظر: الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 465.

(91) المرتجل، المرتجل في شرح الجمل 215.

(92) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري 5/33.

(93) سورة البقرة 119.

(94) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/221.

(95) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 2/558. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 2/92.

(96) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 2/93.

(97)الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 2/558. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 2/92.

(98) سورة الكهف 26.

(99) ينظر: القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 277.

(100) معاني القرآن وإعرابه 3/280.

(101) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 3/511.

(102) الرازي، التفسير الكبير 21/453.

(103) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 3/280.

(104) المرجع نفسه 3/280.

(105) سورة طه 112.

(106) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/322.

(107) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 18/379.

(108) الرازي، التفسير الكبير22/103.

(109) سورة طه 77.

(110) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/321.

(111) سيبويه، الكتاب، 3/98.

(112) القيسي، مشكل إعراب القرآن 2/470.

(113) سورة الأعلى 6.

(114) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع 245.

(115) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/111.

(116) السامرائي، من أسرار التعبير القرآني 163.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. ابن الجزري محمّد بن محمّد، 1414ه، طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق محمّد تميم الزغبي، ط1، مكتبة دار الهدى، المدينة المنوّرة.
2. ابن الجزري محمّد بن محمّد، النشر في القراءات العشر، تحقيق على محمّد الضباع، المطبعة التجاريّة الكبرى.
3. ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، 1401ه، الحجّة في القراءات السبع، ط4، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت.
4. ابن زنجلة أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد، حجّة القراءات، تحقيق وتعليق حواشيه سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
5. ابن عطية الأندلسي أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب، 1422ه، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت.
6. ابن منظور محمّد بن مكرم بن علي، 2003م، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة.
7. ابن يعيش أبو البقاء يعيش بن علي، 2001م، شرح المفصل للزمخشري، ط1، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
8. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، 1420هـ، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
9. الأخفش الأوسط أبو الحسن، 1990م، معانى القرآن، ط2، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
10. الأستراباذي حسن بن محمد بن شرف شاه، 2004م، شرح شافية ابن الحاجب، ط1، تحقيق عبد المقصود محمّد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينيّة.
11. الأوسي قيس إسماعيل، 1988م، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة.
12. البيضاوي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر، 1418ه، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط1، تحقيق محمّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
13. الجوهريّ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، 1987م، الصحّاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، ط4، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت.
14. حَبَنَّكَة عبد الرحمن ، 1996م، البلاغة العربية، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت
15. الخشّاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، 1972م، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة علي حيدر، مطبعة دمشق.
16. الدمياطي شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عبد الغني، 1998م، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ط1، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، لبنان.

17. الرازي فخر الدين، 1420ه، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

18. الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، ط1، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.

19. الزمخشري، 1407ه، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت.

20. السامرائي فاضل صالح، 2009م، من أسرار التعبير القرآني، ط1، دار الفكر، المملكة الأردنيّة، عمّان.

21. السمرقندي أبو الليث نصر بن محمّد بن أحمد، 1993م، بحر العلوم، ط1، دار الكتب العلميّة.

22. سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، 1988م، الكتاب، ط3، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

23. الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين، 1983م، التعريفات، ط1، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

24. الشوكاني محمّد بن علي بن محمّد بن عبد الله 1414ه، فتح القدير، دار ابن كثير، ط1، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت.

25. الصابونيّ محمد علي، 1997م، صفوة التفاسير، ط1، دار الصابونيّ للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

26. الطبريّ أبو جعفر محمّد بن جرير، 2000م، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة.

27. عتيق عبد العزيز، 2009م، علم المعاني، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

28. العلويّ يحيى بن حمزة الحسيني ، 1423ه، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ط1، المكتبة العنصرية، بيروت.

29. الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد، د.ت، معاني القرآن، ط1، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمّد علي النجّار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

30. القاضي عبد الفتّاح عبد الغني، 2005م، البدور الزاهرة، في القراءات العشر المتواترة، ط2، تحقيق صبري رجب كريم، دار السلام، الاسكندريّة، مصر.

31. القرطبي أبو عبد الله محمّد بن أحمد، 1964م، الجامع لأحكام القرآن، ط2، تحقيق أحمد البردّوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة.

32. القزويني جلال الدين محمّد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، ط3، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت.

33. القيسي القيرواني أبو محمد مكّي بن أبي طالب، 1405ه، مشكل إعراب القرآن، ط2، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

34. الماتريدي أبو منصور محمّد، 2005م، تأويلات أهل السنة، ، ط1، تحقيق مجدي باسلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

35. النحَّاس أبو جعفر،1421ه، إعراب القرآن، ط1، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت.

36. يوسف عبد الكريم محمود، 2000م ، أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه إعرابه، ط1، مكتبة الغزال، دمشق.